رابطة برلمانيون لأجل القدس
Parliamentarians for Al Quds

ماذا يمكن أن نقول عن الجمود الحالي

للمحكمة الجنائية الدولية

في وضع دولة فلسطين؟

السبل التي يمكن للقانون الدولي من خلالها مكافحة الإفلات من العقاب

ماذا يمكن أن نقول عن الجمود الحالي للمحكمة الجنائية الدولية في وضع دولة فلسطين؟

السبل التي يمكن للقانون الدولي من خلالها مكافحة الإفلات من العقاب

جورج هنري بيوتييه،

المحامي الفخري في بروكسل

في 1 كانون الثاني/يناير 2015، أودعت الحكومة الفلسطينية ("فلسطين") إعلانًا بموجب المادة 12 (3) من نظام روما الأساسي يعترف باختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم المزعومة المرتكبة "في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية منذ 13 يونيو 2014."

في 16 كانون الثاني/يناير 2015، أعلن المدعي العام عن فتح دراسة أولية للوضع في دولة فلسطين من أجل تحديد ما إذا كانت المعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لفتح التحقيق قد تم استيفائها. وعلى وجه التحديد، بموجب المادة 531 من نظام روما الأساسي، يجب على المدعي العام أن يأخذ في الاعتبار قضايا الاختصاص والمقبولية ومصالح العدالة عند اتخاذ هذا القرار.

في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت المدعية العامة أنه بعد مراجعة شاملة ومستقلة وموضوعية لجميع المعلومات الموثوقة الموجودة بحوزة مكتبها، خلص المكتب إلى أن جميع المعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لفتح التحقيق قد تم استيفاؤها. .

زار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية رفح في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ورام الله في ديسمبر/كانون الأول 2023.

لكن بعد هذه الزيارات، لم يتم إبلاغنا بأي التزام ملموس بفتح التحقيقات.

في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تلقى مكتب المدعي العام إحالة جديدة إلى إحدى دوائر المحكمة فيما يتعلق بالوضع في دولة فلسطين، من جنوب أفريقيا وبنغلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي.

وفي مواجهة فشل المدعي العام في التصرف، قمنا باستجوابه، حتى قبل أكتوبر 2023، حول الرسائل العديدة التي أرسلها موكلينا والتي ظلت دون رد، وكذلك حول التصريحات المثيرة للقلق التي أدلى بها عدد من السلطات الدولية، ولا سيما البيان التالي أصدرها المقررون الخاصون للأمم المتحدة في 23 مارس/آذار 2023: "منذ افتتاح المحكمة التحقيق، تم ارتكاب العديد من الانتهاكات الجديدة التي من شأنها أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتشمل هذه الأفعال التي قد ترقى إلى مستوى الهجمات المتعمدة والعشوائية ضد المدنيين بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين، والقتل المتعمد لهؤلاء الأشخاص والاعتقالات التعسفية والحرمان من ضمانات المحاكمة العادلة؛ وترحيل السكان المدنيين تحت الاحتلال، كما يتضح من النقل الحالي لحوالي 1200 من سكان مسافر يطا، بما في ذلك 500 طفل (أكبر حالة تهجير قسري منذ عام 1967).

وقد أعرب العديد منا عن قلقهم إزاء التجريم والمضايقات المتزايدة التي تمارسها إسرائيل ضد منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تعمل على تعزيز المساءلة والعدالة من خلال تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية (المعروفة باسم "الستة"). إن مداهمة مكاتبهم وإغلاقها ومصادرة الجيش الإسرائيلي لوثائقهم في أغسطس 2022 قد تشكل انتهاكًا خطيرًا لإقامة العدل بموجب نظام روما الأساسي."

اليوم، مع وصول الجرائم المبلغ عنها في مارس 2023 إلى ذروتها، لا يزال هناك صمت مطبق من مكتب المدعي العام.

وفي الوقت الحاضر، فإن **محكمة العدل الدولية** هي الهيئة الوحيدة التي يطبق فيها القانون الدولي عمليا. ومع ذلك، فهو مجرد منتدى للمناقشة ودليل لتفسير مفاهيم القانون الدولي المطبقة هنا، لكنه لا يقدم أي نتائج ملموسة للضحايا وتعويضهم. علاوة على ذلك، فإن عدم الامتثال للتدابير التي اتخذتها المحكمة له تأثير مباشر على حالة الضحايا.

وأمام هذا الوضع، من الضروري تفعيل آليات الولاية القضائية العالمية أمام المحاكم الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على النقابات التعبئة لدعم المبادرات الوطنية بحيث يتم دعم المحامين المشاركين والاستفادة من تضامن النقابات وزملائهم في المنطقة وخارجها.

لذلك، وبالتعاون مع نقابة المحامين الفلسطينيين، اتخذنا مبادرة لاستكشاف سبل تزويد المحامين المشاركين بالأدوات التي يحتاجونها للتحقيق مع الجناة المزعومين ومحاكمتهم وإدانتهم.

ونعتقد أنه من الضروري والأكثر فعالية أن تتم العدالة على مقربة من الحقائق والضحايا، وعلى مرأى ومسمع من الرأي العام.

إن الإفلات من العقاب يتغذى على التقاعس عن العمل، لذا فإن كل خطوة يتم اتخاذها نحو العدالة مهمة، لكن العملية ستظل طويلة وبالتالي مرهقة ومحبطة للضحايا.

gh@beauthier.be